الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين بالدول المغاربية

فاطمة الزهراء ملحاوي
أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة وهران - الجزائر

ملخص:

حظيت تحويلات المهاجرين باهتمام الأوساط الرسمية و العلمية، نظرا لما تتمتع به من أهمية في الاقتصاديات التي تعاني من عجز في مواردها المالية، ومن تفاقم مشكلة البطالة في أسواقها المحلية،و مع توافق الآراء أكثر فأكثر على أن التحويلات المالية أصبحت مصدر هام من مصادر التمويل الخارجي يمكن ان تساهم فى دعم التنمية المحلية إذا ما أدير بواسطة سياسات مناسبة،.هذا أعطى المكان للبحث عن البدائل التنموية في الاقتصاديات المغاربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، والسعي إلى ترشيد استغلالها، وهنا بدأت تظهر أهمية التحويلات و كبديل تنموي و مصدر عائدات مهم لكثير من اقتصاديات الدول النامية حيث بلغت قيمتها سنة2015 ما يعادل 440 مليون دولار،فأصبحت تساهم في الحد من الفقر من خلال دعم مستويات المعيشية، وإمكانية توجيهها لتمويل المشاريع الإنتاجية وكمنشط للتنمية الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: تحويلات المهاجرين، المهاجرين ،تحويلات العاملين، استثمارات المهاجرين ،التحويلات الرسمية.

Abstract :

Remittance for expatriates is considered one of the most important pillars of global economies in terms of importance it has surpassed development aid in many developing countries and it has become the most important resource to fund development projects in these countries. as it is one of the important tools that can contribute a positive and effective contribution to the economies of the countries receiving their development if the right and suitable environment are available to perform their role. In terms of importance it has total remittances to developing countries in 2015 to nearly 440 billion dollars which represents three tomes the total financial flows and their impact on the economy and on the poor, a lot of experts inMaghreb Countrieshad agreed that remittances toMaghreb Countries is one of the important sources of lost funding due to the absence of scientific outlook to achieve great benefits and if this can be achieved it is expected to have an increasing effect in the future as being a constant for the import of the current account contributes to the installation of payment balance and alleviate fluctuations as result of successive in oil prices.

Key words: *Migrants' transfers, Migrants', The transfers of employees, Migrants investments, Official transfers.*

مقدمة:

أصبحت تحويلات المهاجرين تشكل في السنوات الأخيرة مصدر عائدات مهم من العملات الأجنبية لكثير من الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، وتشكل إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية، حيث تفوق قيمتها كثيرا قيمة كل من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية، و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية على وجه العموم.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية :إلى أي مدى يمكن أن تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في دعم التنمية بدول المغرب العربي من خلال استثمارات المهاجرين ؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تنظيم الورقة البحثية ضمن الخطة الموالية:

1- ماهية التحويلات المالية للمهاجرين

2- المسار الزمني للتحويلات المالية للمهاجرين

3- الدوافع الكامنة للتحويلات المالية للمهاجرين

4- حجم التحويلات المالية للمهاجرين في دول المغرب العربي

5- التوظيفات التنموية للتحويلات المالية للمهاجرين

6- استثمارات المهاجرين العائدين

المنهج المتبع :

أما فيما يخص المنهج المتبع فقد اتبعنا المنهج الوصفي، وذلك بتحليل بعض المعلومات والبيانات من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الورقة البحثية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- مصدر من مصادر تمويل الخارجي و من أهم الاستراتيجيات المتبعة لتشجيع إنشاء المؤسسات لمجابهة ظاهرة البطالة.
- نقص الدراسات في هذا المجال.

1- ماهيـــــــة التحويلات المالية للمهاجرين :

فحسب المنظمة الدولية للهجرة "تعرف تحويلات المهاجرين بأنها التحويلات النقدية التي يرسلها المهاجر إلى بلد المنشأ أو بعبارة أخرى،التدفقات المالية المرتبطة بالهجرة ،واغلب التحويلات تحويلات نقدية شخصية يرسلها العامل المهاجر أو المهاجر إلى قريب ما في بلد المنشأ،لكنها قد تكون أيضا أموالا مستثمرة أو مودعة أو متبرعا بها من قبل المهاجر إلى بلد المنشأ.

وفقا لبيانات ميزان المدفوعات الصادر عن المؤسسات المعنية بإحصاء تحويلات المهاجرين كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي ،أجمعت على أنها تنقسم إلى ثلاثة بنود فرعية هي تحويلات العمال تتمثل في" التحويلات النقدية المرسلة إلى الوطن من العمال المقيمين في الخارج لأكثر من سنة واحدة"،[1]و تسجل في الحساب الجاري تحت فئة التحويلات الجارية رمز البند 2391 ،أما لمن يقيم اقل من سنة فتدخل تحويلاته في تعويضات المستخدمين ويضم أجور و رواتب العمال المقيمين في الخارج لمدة تقل عن السنة، بما في ذلك قيمة الخدمات العينية و تسجل في الحساب الجاري تحت فئة الدخل رمز البند 2310. و لا يدخل في هذا البند ما يحمله العمال المهاجرون معهم من أموال عند العودة فهي تدخل في البند الموالى الثالث تحويلات المهاجرين، تمثل الثروة الصافية للمهاجرين من بلد أخر و تسجل في حساب رأس المال تحت فئة التحويلات الرأسمالية رمز البند 2431"[2].

وقدتم إضافة ثلاثة بنود جديدة إلى دليل ميزان المدفوعات (BPM6) في الإصدار السادس،و هي التحويلات الشخصية،و اجمالى تحويلات المغتربين ،و إجمالي التحويلات إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم الخدمات إلى الأسر المعيشية" .[3]

جدول(01): عرض جدولي لمفاهيم تحويلات المغتربين في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات

مجموع تحويلات المغتربين و التحويلات إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أ+ب+ج+د+ه+و

مجموع تحويلات المغتربين أ +ب+ج+د		ه	و
تحويلات المغتربين الشخصية :أ+ب+ج	د		
أ ب ج التحويلات الشخصية تعويضات العاملين التحويلات الرأسمالية (جزء من التحويلات الجارية) بعد خصم الضرائب بين الأسر المعيشية والمساهمات الاجتماعية والنقل و السفر	المزايا الاجتماعية	التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الاسر المعيشية	التحويلات الرأسمالية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

المصدر: صندوق النقد الدولي "دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"،الطبعة السادسة،2009،ص:274

- التحويلات الشخصية تشمل كل التحويلات" الجارية النقدية أو العينية التي ترسلها الأسر المعيشية المقيمة إلى اسر معيشية غير مقيمة أو تتلقاها منها،وبالتالي تعتبر التحويلات الشخصية فرعا من التحويلات الجارية وتغطى كافة التحويلات الجارية من الأفراد إلى الأفراد. وهى تحل محل البند المسمى "تحويلات العاملين في الخارج " في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات".[4]
- تعرف تحويلات المغتربين الشخصية بأنها تحويلات جارية و رأسمالية نقدية أو عينية بين اسر معيشية مقيمة وأخرى غير مقيمة،مضافا إليها صافى تعويضات العاملين ،يشمل هذا البند كل التحويلات بين الأسر المعيشية وصافى التعويضات العاملين غير المقيمين.

2-المسار الزمني للتحويلات المالية للمهاجرين:

وعند تتبع المسار الزمني لتحويلات المغتربين نجد أنها تأخذ اتجاها متغيرا عبر الزمن فمن الفترة" صفر إلى 5 أعوام نجد أن الدافع الاجتماعي يطغى أكثر، حيث يتم تحويل 60 % تقريبا من الدخل المتولد للمغترب إلى بلده الأصل"[5] لدافع الإيثار وكنوع من أنواع التضامن و الولاء تجاه أسرته التي ساندته في مشروع الهجرة .ويختلف الأمر كلما طالت فترة البقاء في الخارج أي مزيدا من الاندماج في البلد المستقبل فبعد 12 سنة يحدث تغيير في التوجهات الانفاقية للمغترب،ويعزز ذلك انتقال أسرته للعيش معه في بلاد المهجر الأمر الذي يؤدى إلى تراجع حجم التحويلات المالية ولكن هذه المعادلة قد تتغير إذا كان الدافع من التحويلات الاستثمار ،حيث يصبح الأمر مختلف فيمكن أن تزداد التحويلات بصورة اكبر كلما اقترب من فترة العودة إلى البلد لهدف الاستقرار بها.

الشكل (01): المسار الزمني للتحويلات المالية للمهاجرين

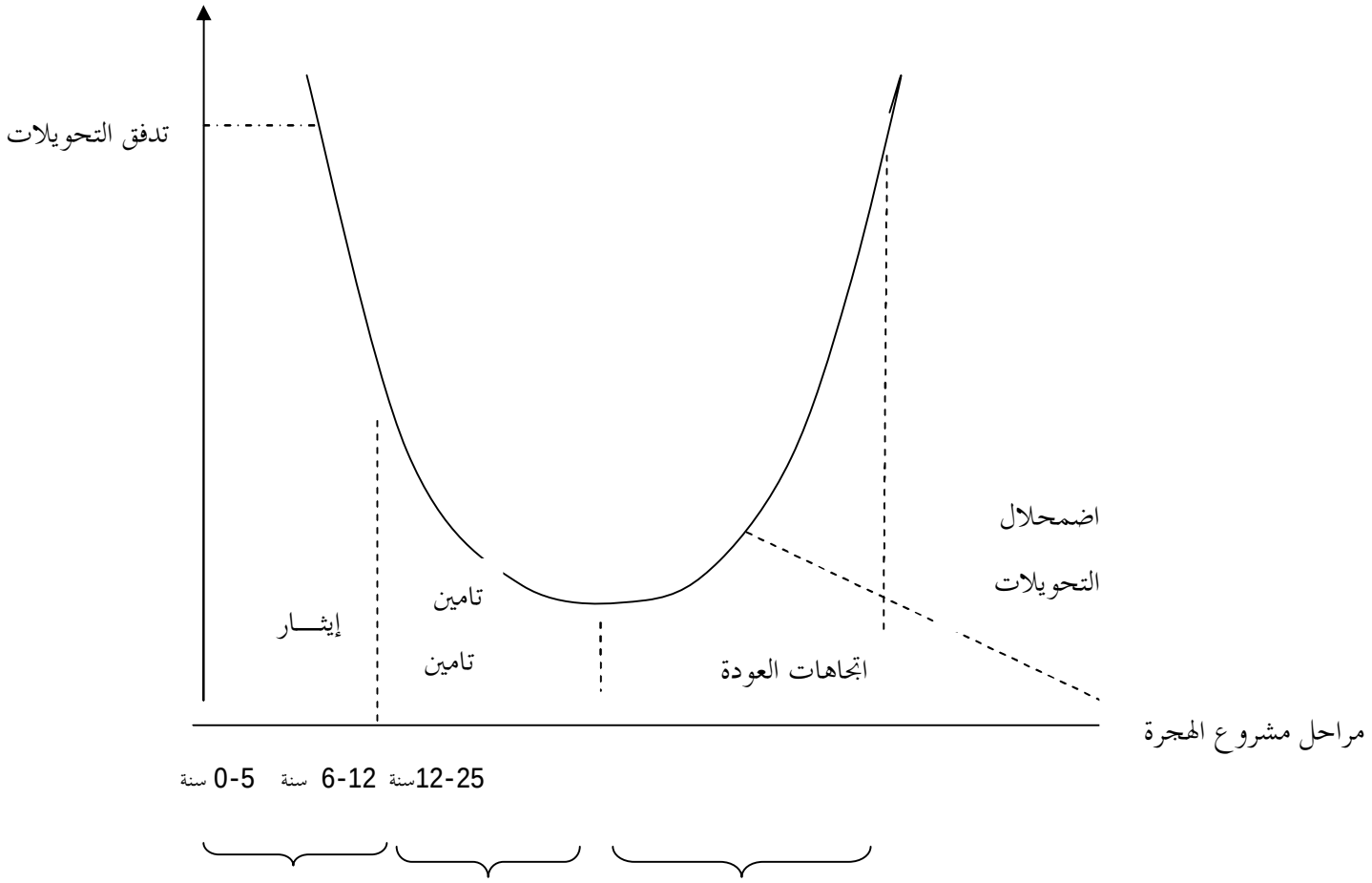

المصدر: علا خواجة "الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال أفريقيا "، ورقة مقدمة في ندوة المغتربين العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي ،ابريل 2007 ،ص : 08

3- الدوافع الكامنة وراء تحويلات المهاجرين:

يترتب على انتقال المهاجر إلي دولة الاستقبال و حصوله على عمل بها –سواء بصورة رسمية أو غير رسمية – إلى توليد دخل متحقق له،و هنا يأتي قرار المهاجر بتحويل قدر من هذا الدخل إلى أسرته في الدولة الأم .و هنا تصبح التحويلات هي البعد الملموس للهجرة ليس فقط أنها تمثل بعدا كميا إنما أيضا للدور الذي تلعبه التحويلات في عملية التنمية في الدولة المرسلة،ففي تحليلات "Lucas & Stark" ركز على ثلاثة تفسيرات أساسية لتدفقات التحويلات من المهاجرين إلى أسرهم في دول الأصل. وتتمثل في الإيثار النقي، وأشكال مختلفة من الفائدة الشخصية الذاتية، و الدوافع المتوسطة التي تمثل اتفاقات تعاقدية بين المهاجرين و الأسرة في البلد الأصلي".[6] و يتجلى هذا التصنيف و العلاقة بين دوافع مختلفة في الشكل التالي

شكل (02): الدوافع التحويلات في الاقتصاد الجديد لهجرة اليد العاملة

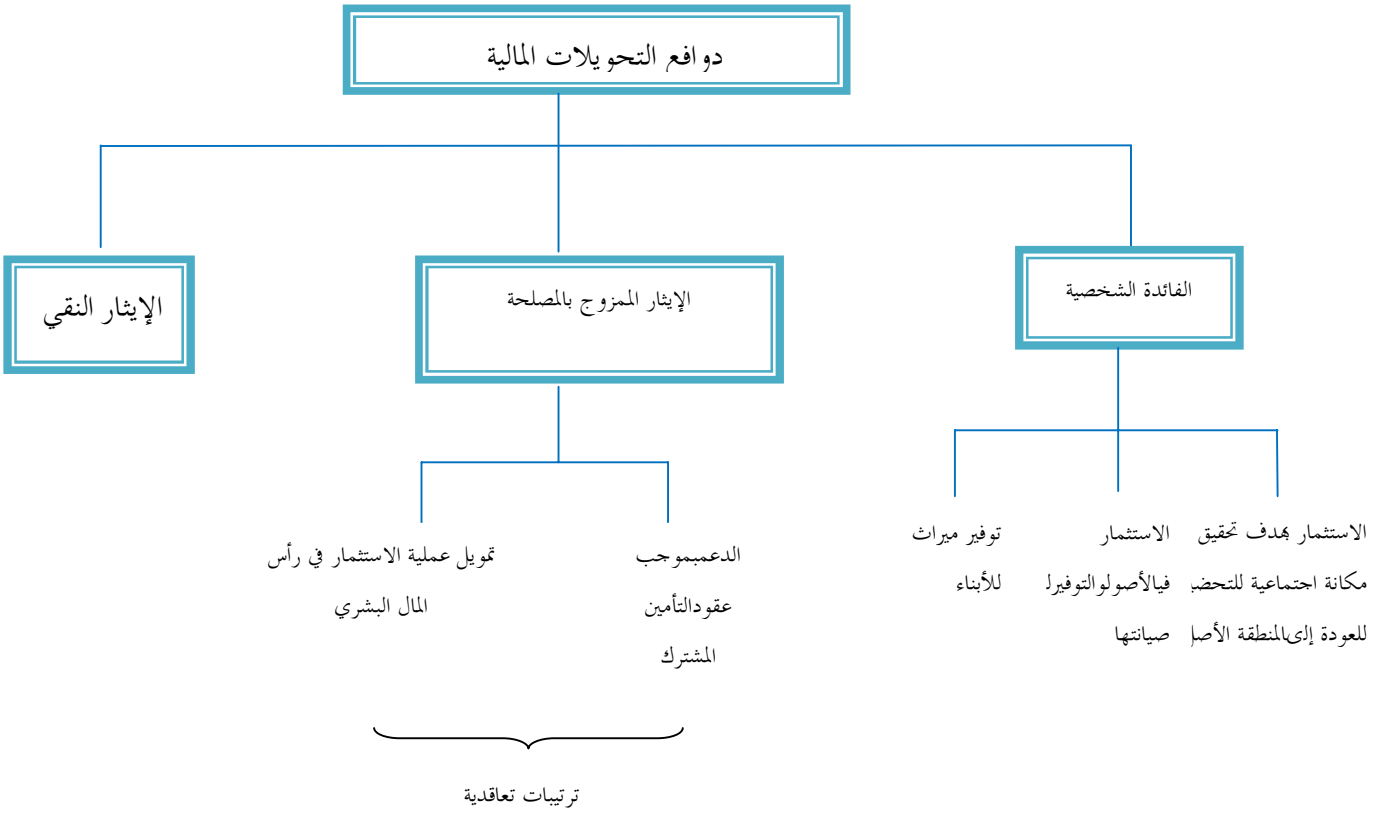

Source : Jorgen carling " the determinants of migrant remittances ",oxford review of economic policy,2008,volume 24,number 3,pp:584

4- حجم و اتجاه التحويلات المالية للمهاجرين في دول المغرب العربي:

نمت التحويلات المالية في منطقة المغرب العربي أضعاف قيمتها سنة 1990، و لعل ما يفسر هذا الارتفاع القوى هو ظهور وجهات جديدة وتوجهها أكثر نحو القنوات الرسمية وحتى الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم لم تحدث سوى انخفاض طفيف نسبيا سنة 2009 .

- مند عام 1998 زادت التحويلات المالية الموجهة إلى المغرب بثلاثة أضعاف قيمتها .
- أما في الجزائر و تونس نمت التحويلات ببطء (تضاعف حجمها في فقط في العشر السنوات الأخيرة).

شكل (03): تطور التحويلات المالية للمهاجرين لدول المغرب العربي في الفترة الممتدة مابين 1970-2010

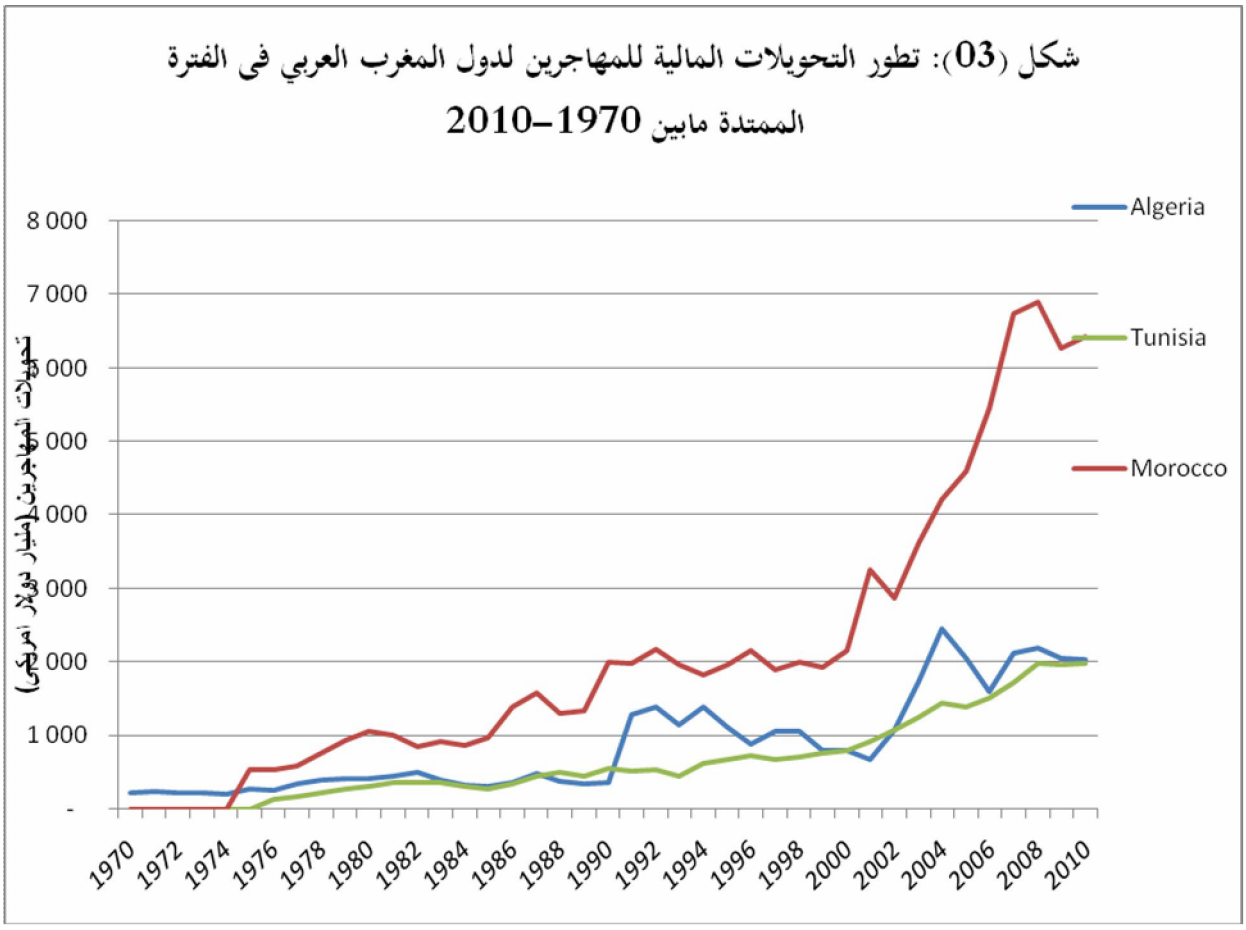

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات المقدمة من طرف البنك الدولي www.worldbank.org

أما متوسط كمية تحويلات المالية المرسلة كل عام تختلف أيضا بشكل كبير حسب البلد. ونلاحظ أن هناك فجوة بين كمية المبالغ المحولة، حسب الجنس، و باختلاف مستويات تعليمهم ،و مدة الهجرة .وغالبية المهاجرين يرسلون أموالا إلى بلدانهم الأصلية بوتيرة مرة واحدة على الأقل في الشهر أو مرة كل ثلاثة أشهر.

جدول(02): متوسط المبلغ السنوي المرسل من المهاجرين في اسبانيا حسب الجنس سنة 2007 (اورو)

	رجال	نساء	المجموع
الجزائر	1220	722	1179
المغرب	1381	1168	1340
تونس	1112		1112

Source : organisation international du travail et institut international d'études sociales " faire des migrations un facteur de développement une étude sur l'Afrique du nord et l'Afrique de l'ouest" ,Genève ,2010,p :79

5- التوظيفات التنموية للتحويلات المالية للمهاجرين:

إن العامل الحاسم الذي يحدد اثر تحويلات المهاجرين على الاقتصاد هي كيفية استخدام الأموال المحولة، فهي لا تستخدم حصرا على الاستثمار ففي كثير من الأحيان تستخدم للاستهلاك النهائي أو لبناء سكن أو شراء عقار. بشكل عام وبالتالي لا تساهم في نمو البلد. فعندما تستخدم للاستهلاك النهائي فهي تلبى الاحتياجات الأساسية للأسر،و بالتالي تحد من الفقر و هو هدف من أهداف سياسة التنمية .وإنفاق الأسر لهذه التحويلات سيكون له تأثير غير مباشر على النمو من خلال اثر المضاعف الناتجة عن النفقات. و قد تنفق التحويلات على التعليم فتساعد على بناء رأسالمال البشرى من خلال زيادة سنوات التمدرس للأطفال بدلا من التوجه إلى العمل في سن مبكرة .

ونظرا لان الهجرة من دول المغرب العربي نتجت لدوافع اقتصادية بالدرجة الأولى فمن الطبيعي أن يخصص القسم الأكبر من التحويلات لتلبية النفقات اليومية لأسرة المهاجر في البلد المنشأ كنوع من أنواع التضامن العائلي ،كما يتم ادخار جزء من هذه العائدات ويتم تخصيصها للاستثمار سواء ببلد الإقامةأو ببلده الاصلى استعدادا للعودة و الاستقرار .

وحسب الأرقام المتوفرة فان مخصصات التحويلات تتوزع في بلدان المغرب العربي على النحو التالي :

الجدول (03): مخصصات التحويلات فى بلدان المغرب العربي-2003-

المخصصات	تونس	الجزائر	المغرب
الاحتياجات اليومية للأسرة	-	45	46
مصاريف الدراسة	23	13	31
مصاريف السكن	34	23	16
الاستثمار	18	8	5
مخصصات اخري	25	11	2

المصدر: محمد الخشاني "العلاقة بين الهجرة والتنمية فى شمال افريقيا "-مرجع سابق-ص:17

حيث نلاحظ أن النسبة الأكبر من التحويلات توجه للاستهلاك لتلبية الاحتياجات اليومية في معظم دول المغرب العربي ، حيث تمثل دعما لدخل الأسر و في بعض الأحيان مصدر الدخل الوحيد للأسر و قد تنفق على الطعام او الكراء او الرعاية الصحية او التعليم و ايضا فى شراء سلع معمرة و كمالية لم يكن فى استطاعتهم شرائها من قبل هجرتهم (مكيف هوائي ، سيارة ،غسالة.....).

و الملاحظ من الجدول اتجاه العائدات المهاجرين التونسيين نحو الاستثمار بنسبة 18% مقارنة بالتحويلات المالية لمهاجرين الجزائريين 8 % و المغرب الأقصى 5%و الأقل اتجاها نحو الاستهلاك (تونس 32%) مقارنة بالمغرب الأقصى 47 % والجزائر 45% .

5-استثمارات المهاجرين العائدين:

تبقى استثمارات المهاجرين العائدين مرتبطة بعدة عوامل تتداخل فيما بينها وعلية يتحدد قرار الاستثمار على عدة عوامل كربح المتوقع و سن المهاجرين العائدين و مدة الإقامة بالخارج،و عدة أسباب شخصية و مؤسساتية بدول المغرب العربي.

حيث بينت الإحصائيات المتاحة أن حوالي 43% من المهاجرين العائدين إلى المغرب أنجزوا استثمارات لدى عودتهم ، وبلغت هذه النسبة 17.2% و41% في كل من الجزائر و تونس على التوالي ،و هذا ما يبينه جدول (50) توزيع عدد مشاريع المهاجرين .

جدول (04):نسبة الاستثمار للمهاجرين العائدين سنة 2006

	الجزائر	المغرب	تونس	كل
نسبة المستثمرين العائدين	17,2	42,9	41	33,6
أنجزوا مشروع واحد	78,9	62,4	91,1	76,9
أنجزوا مشروعان	8,8	28,4	7,4	16,5
أنجزوا ثلاثة مشاريع	5,3	6,4	1,5	4,2
أكثر من ثلاثة مشاريع	7	2,8	0	2,4
مجموع	100	100	100	100
عدد المستثمرين	57	141	135	333

Source : Flore Gubert and christophe j.Nordman"returne migration and small enterprise development in the Maghreb" , analytical report ,mirem,2008/02,p:15,

و نلاحظ أن نسبة الاستثمار بين العائدين في الجزائر اقل من المسجلة في كل من تونس و المغرب، هذا قد يكون مرده إلى طبيعة و خصائص الهجرة حيث أن اغلب المهاجرين العائدين هاجروا في وقت مبكر في مطلع الستينات (النسبة الأكبر تمركزت بفرنسا) هم من ذوى المهارات المتدنية شغلوا مناصب دنيا في قطاعات البناء و التصنيع وبالتالي تجربة الهجرة لم تسمح لهم باكتساب اى خبرة مع غياب ثقافة المقاولة و بالتالي كانت عودتهم بدافع الحنين و الروابط الأسرية لصرف معاش التقاعد و الاستقرار بالوطن .

من جهة أخرى، بينت إحصائيات المندوبة السامية للتخطيط بالمغرب "أن 26,9% من المهاجرين العائدين أنجزوا على الأقل استثمارا واحدا بالمغرب، سواء في القطاع الثالث وخاصة التجارة (72,4%) أو في القطاع الثانوي (15,2%) أو في القطاع الأولي (12,4%).وقد أنجزت مشاريع الاستثمار إما على شكل مشروع شخصي وفي أغلبية الحالات بشكل فردي (76,7%) أو بالاشتراك مع أعضاء من العائلة (16,3%)، أو على شكل شركة (7%)."[7]

يبين الجدول (04) توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة من قبل المهاجرين العائدين في دول المغرب العربي ونلاحظ تركزها بالإجمال في قطاع تجارة الجملة و التجزئة و إصلاح المركبات.في المرتبة الأولى يليه قطاعات التصنيع و البناء و المطاعم و الزراعة و هذا التسلسل الهرمي هو الغالب في جميع دول المغرب العربي باستثناء المغرب حيث نلاحظ تركز عدد كبير من المشاريع في القطاع العقاري .

جدول (05): توزيع مشاريع الاستثمار للمهاجرين العائدين وفقا للصناعة لسنة 2006

	تونس	المغرب	الجزائر	الكل
الزراعة و الصيد و الحراجة	10,5	24,6	17,5	17,5
الصيد و تربية الأحياء المائية	1	3	0	1,3
الصناعات الاستخراجية	4,8	3	0	2,6
تصنيع	14,6	5,3	15,8	11,9
الكهرباء و الغاز وإمداد المياه	2,9	0,8	3,5	2,4
إنشاءات	8,7	22,7	17,5	16,3
تجارة الجملة و التجزئة و إصلاح المركبات و غيرها من السلع	27	48,5	33,3	36,3
الفنادق و المطاعم	28,4	11,4	14	17,9
النقل و الاتصالات	7,5	5,3	10,5	7,8
الوساطة المالية	0	0,8	0	0,3
عقار	4,7	15,2	1,8	7,2
الإدارة العامة	0	0	0	0
تعليم	1,9	0	0	0,6
الصحة و العمل الاجتماعي	2,9	1,5	0	1,5
نشاطات الخدمات الشخصية و الاجتماعية والمجتمعية	8,7	6,8	3,5	6,3
الخدمات المترلية	0	1,5	0	0,5
النشاطات المتجاوزة للحدود الإقليمية	3,8	0	0	1,3
عدد المستثمرين	111	132	57	300

Source : Flore Gubert and christophe j.Nordman"returne migration and small enterprise development in the Maghreb" , analytical report ,mirem,2008/02,p:15

و يمكننا تقييم هذه الاستثمارات حسب الوظائف وفرص العمل المحدثة التي تخلقها المشاريع الاستثمارية ،و التي نفدها المغتربين العائدين كما هي مبينة في الجدول التالي

جدول (06): توزيع مشاريع الاستثمار الخاصة بالمهاجرين العائدين وفقا لعدد الموظفين 2006

	تونس	مغرب	الجزائر	كل
اقل من 10	80,7	73,8	73,7	76,6
بين 11 و 50	11,9	14,2	19,3	14,1
أكثر من 50	0	2,8	1,8	1,5
غير متوفر	7,4	9,2	5,3	7,8
مجموع	100	100	100	100
عدد الاستثمارات	135	141	57	333

Source : Flore Gubert and christophe j.Nordman"returne migration and small enterprise development in the Maghreb" , analytical report ,mirem,2008/02,p:15,

و نستخلص من خلال الجدول(06) أن معظم الشركات المملوكة من قبل المهاجرين العائدين صغيرة نسبيا تخلق اقل من 10 مناصب و تبقى حصة شركات متوسطة الحجم صغيرة نسبيا وهذا يبين أن هذه الاستثمارات تساهم في دعم التنمية المحلية ، و تساهم في تطوير السوق الوطنية وبيئة الأعمال .

ومن أهم الصعوبات التي يواجهها المستثمرون عند بدء استثماراتهم عند عودتهم الفعلية إلى ارض الوطن ،احتلت القيود الإدارية النسبة الأكبر من اجمالى الصعوبات سجلت بالجزائر نسبة 77% و المغرب 55% و تونس 34% ثم تليه المنافسة و نقص التمويل.

جدول(07): المعوقات الرئيسية التي تواجه المستثمرين (%) لسنة 2006

	تونس	المغرب	الجزائر	1
المعوقات الإدارية	33,6	55,3	77,2	50,5
كثير من المنافسة	32	48,5	40,4	40,4
رأس المال لا يكفى	20,3	33,3	29,8	27,4
نقص الخبرة	17,2	31,1	19,3	23,3
صعوبات إدارية	9,4	17,4	24,6	15,5
صعوبات أخرى	14,8	1,5	0	6,6
عدد المستثمرين	128	132	57	317

Source : Flore Gubert and christophe j.Nordman"returne migration and small enterprise development in the Maghreb" , analytical report ,mirem,2008/02,p:15,

خاتمـــــة:

رغم التزايد المستمر لحجم التحويلات المالية للمهاجرين سنويا يبقى استغلالها في مشاريع تنموية تدفع عجلة التنمية الاقتصادية ضعيفا وهذا راجع لارتباطها بعدة محدداتكتوفر البيئة المشجعة للاستثمار و تخفيض تكاليف التحويلات المالية من خلال تعزيز دور البنوكفي الخارج.وتقديم تحفيزات مالية وضريبية لجعل المنطقة المغاربية أكثر جاذبية للاستثمار و غيابالعديد من الاستراتيجيات و المبادرات التي من شانها ان تدعم و القدرات الإنتاجية وتطورها في دول المغرب العربي. و رغم أن الاستثمار لا يحظى إلا بنسبة قليلة غير أن أثاره تبقى جد مهمة على التنمية الاقتصادية.

الهوامش والمراجع:

1-صندوق النقد العربي،"تحويلات العاملين في الخارج و التنمية الاقتصادية فى الدول العربية"،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص:175

2- OECD" les transferts de fonds internationaux des émigrés et leur rôle dans le développement",SOPEMI-Edition , rapport 2006، p :150-151

3- البنك الدولي "حقائق عن الهجرة والتحويلات2008"،،ص:03

4- صندوق النقد الدولي "دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"،الطبعة السادسة ،2009،ص:273 و274

5- علا خواجة "الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال أفريقيا "، ورقة مقدمة في ندوة المغتربين العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي ،ابريل 2007 ،ص : 08

6- Jorgen carling "the determinants of migrant remittances ",oxford review of economic policy,2008,volume 24,number 3,pp:584

7- المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، "بيـــان يتعلق بالبحث حول المهاجرين المغاربة العائدين إلى أرض الوطن 2003-2004".